

# علم أصول الفقه

١٩ ٥-٨-١٤٠٣ تطبيقات الاستصحاب

دراسات الأستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

- [التنبیه الثامن] الأصل المثبت
- التنبیه الثامن: فی الاصل المثبت، و قد اشتهر بين المحققين المتأخرين مطلبان:

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

الفرق بين الأمارات و الاصول بأنّ الأمارات تثبت اللوازم  
زائداً على المدلول المطابقي، بخلاف الاصول

الاستصحاب يترتب عليه الأثر المستصحب إذا كان أثراً  
شرعياً، و يترتب عليه كلّ أثر شرعي مترتب على المستصحب  
بلا واسطة، أو بواسطة أثر شرعي، و لا يترتب عليه ما يكون  
بواسطة أثر عقلي

اشتهر بين  
المحققين  
المتأخرين

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

• **الأول**: الفرق بين الأمارات و الاصول بأن الأمارات تثبت اللوازم زائداً على المدلول المطابقى، بخلاف الاصول.

• **الثانى**: أن الاستصحاب يترتب عليه الأثر المستصحب إذا كان أثراً شرعياً، و يترتب عليه كل أثر شرعى مترتب على المستصحب بلا واسطه، أو بواسطة أثر شرعى، و لا يترتب عليه ما يكون بواسطة أثر عقلى.

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- و من العجيب أنه قد اشتهر هذان الأمران بين المحققين المتأخرين شهرة عظيمة، ولكن لا يوجد فيما يذكرونها من أدلة على ذلك ما يكون في الوضوح بمستوى هذه الشهرة، بل هي أدلة متزعزعة أو دعاوى بالإمكان لأحد أن يقابلها بدعوى أخرى مثلها.
- و على أي حال فالكلام يقع في هذين الأمرين في مقامين:

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- لوازم الأمارات و الاصول:
- المقام الأوّل: في الأمر الأوّل و هو الفرق بين الأمارات و الاصول بحجية اللوازم في الاولى دون الثانية.
- و هناك اتجاهان لتوضيح هذا الفرق و تبريره:

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

فرض فرق ثبوتي  
بينهما

الفرق بينهما  
إثباتي

الفرق بين  
الأمارات و  
الأصول بحجّة  
اللوازم في الأولى  
دون الثانية

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- **الاتجاه الأول**: ما ذهب إليه المحقق النائيني (رحمه الله) من فرض فرق ثبوتى بينهما، أعنى: أن سنخ الحجية المجعولة فى الأمارات يختلف عن سنخ الحجية المجعولة فى الاصول، فالأول يقتضى حجية لوازم الأماره، و الثانى يقتضى عدم حجية لوازم الاصول .



## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- الاتجاه الثاني: ما ذهب إليه المحقق الخراساني (رحمه الله) من أن الفرق بينهما إثباتي، فلسان دليل حجية الأمانة شمل صدفة اللوازم، ولسان دليل حجية الأصول لم يشمل صدفة ذلك .

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- و السيد الاستاذ ذهب إلى روح هذا الاتجاه، أي: أنه ذهب إلى أن الفرق يجب أن يفتش عنه في لسان الدليل، إلا أنه لم يقبل كون لسان الدليل في كل الأمارات مقتضياً لحجية المثبتات، بل قال بالتفصيل في ذلك .

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- و نحن نتكلم في كل من الاتجاهين في لسان الأصحاب، و نبين ضمناً ما هو تحقيق الكلام في المقام فنقول:
- أمّا الاتجاه الأول: فقد ذكر المحقق النائيني (رحمه الله)

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

الأثر النفسي و الوصفي (ثبوت الاستقرار و الكمال للنفس)

الطريقيّة و انكشاف الواقع

تحريك الإنسان في عمله نحو الواقع

التنجز و التعذير

آثار العلم

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- أن للعلم أربعة آثار:
- ١- الأثر النفسى و الوصفى من ثبوت الاستقرار و الكمال مثلاً للنفس و نحو ذلك.
- ٢- الطريقيّة و انكشاف الواقع، و ربط الإنسان به.
- ٣- تحريك الإنسان فى عمله نحو الواقع.
- ٤- التنجيز و التعذير.

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- أمّا الأثر الأول فهو مختصّ بالعلم، و لا يقوم مقامه شيء آخر.
- و أمّا الأثر الثاني فالأماره تقوم مقام العلم في هذا الأثر، و هذا معنى جعل الطريقيه و تتميم الكشف.
- و أمّا الأثر الثالث فيقوم مقام العلم فيه الاصول التنزيلية و المحرزة كالاستصحاب.

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- و أما الأثر الرابع فلم يفرض (رحمه الله) قيام شيء مقام العلم فيه، و لا يرى إمكان جعل المنجزية و المعذرية، بل ذكر أن الاصول غير التنزيلية - أيضاً - تقوم مقام العلم في الأثر الثالث، إلا أن الفرق بينها و بين الاصول التنزيلية هو أن الاصول التنزيلية اقيمت مقام العلم في الجري العملي على طبق الشيء على أنه كأنه الواقع تنزيلاً و تعبدًا، و الاصول غير التنزيلية اقيمت مقام العلم في الجري العملي من دون افتراض هذا التعبد و التنزيل.

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- و هذه المطالب تنقلب عند المحقق النائيني (رحمه الله) إلى اصطلاحات فحينما يطلق اصطلاح الأمانة يقصد بذلك ما أقامه الشارع مقام العلم في الأثر الثاني، و حينما يطلق اصطلاح الأصل يقصد به ما أقامه الشارع مقام العلم في الأثر الثالث. و على هذا الأساس يقول:



## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

- إنَّ لَوَازِمَ الْأُمَارَاتِ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّ الْكَشْفَ وَالطَّرِيقِيَّةَ لَا يَخْتَصُّ بِالشَّيْءِ دُونَ لَوَازِمِهِ، فَإِذَا انْكَشَفَ شَيْءٌ فَقَدْ انْكَشَفَ كُلُّ لَوَازِمِهِ،
- وَ لَوَازِمَ الْأَصُولِ غَيْرُ حُجَّةٍ؛ لِأَنَّ جَعْلَهُ قَائِمًا مَقَامَ الْعِلْمِ فِي الْجَرِيِّ الْعَمَلِيِّ عَلَى طَبَقِ شَيْءٍ لَا يَسْتَلْزِمُ اقْتِضَاءَ الْجَرِيِّ الْعَمَلِيِّ عَلَى طَبَقِ لَوَازِمِهِ.

## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

- و أورد عليه السيد الاستاذ بأنه كما لا يكون التعبّد بضرورة الجرى العملى على طبق شىء مستلزماً للتعبّد بضرورة الجرى العملى على طبق لوازمه كذلك اليقين التعبدى بشىء غير مستلزم لليقين التعبدى بشىء من لوازمه. نعم، يوجد تلازم بين اليقين الحقيقى بشىء و اليقين الحقيقى بلوازمه. و فى باب الأمارات لا يوجد يقين حقيقى بالشىء، و إنما يوجد اليقين التعبدى ،

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- و من هنا ذهب السيد الاستاذ إلى أنه يجب التفيتش عن الفرق في لسان الدليل، لا عن فرق جوهرى بين الحجيتين.

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- أقول: أمّا أن ننكر الفرق الجوهرى بين الحجّيتين بعد افتراض بطلان الفرق الجوهرى الذى ذكره المحقق النائينى (رحمه الله)، فهذا موقوف على عدم وجود فارق جوهرى آخر، و سوف نذكر - إن شاء الله - ما هو التحقيق فى ذلك،

## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

- و أمّا الإشكال الذي أورده على الفرق الجوهرى المذكور فى كلام المحقق النائينى (رحمه الله) فهو وارد عليه فى حدود التقريب الذى بيناه لكلامه، و الذى يكون موجوداً فى تقريرى بحته، لكننى أظنّ أنه (رحمه الله) ينظر إلى أحد أمرين انطمسا فى خلال الكلام، و لم ينعكسا على التقريرين:

## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

- الأمر الأول: أن تدعي الملازمة العرفية بين جعل الطريقة و الكشف التعبدى بالنسبة إلى شيء و جعل الطريقة و الكشف التعبدى بالنسبة إلى لوازمه، و لا تدعى ملازمة من هذا القبيل بين جعل الأصل قائماً فقام العلم فى اقتضائه للجرى العملى على طبق ذلك المعلوم و جعله قائماً مقامه فى ذلك بلحاظ اللوازم.

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- و نكتة الفرق بينهما هي: أن العلم - حسب ما افترضه المحقق النائيني (رحمه الله) - له صفة الكاشفية و له صفة الاقتضاء للجري العملي، و الشارع قد يعطى للشيء تعبداً صفة الكشف، و قد يعطى له تعبداً صفة اقتضاء الجري العملي على طبق شيء.

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- أمّا الكشف الذي أعطاه تعبداً فلو فرض أنه كان - على فرض المحال - قد أعطاه حقيقة كان لازمه لا محالة الكشف عن كلِّ الملازمات، و هذا أصبح نكتة لفهم العرف من إعطاء الكشف تعبداً إعطاءه بالنسبة للملازمات أيضاً.



## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- و أمّا صفة الاقتضاء للجري العملي فلو فرض محالاً أن الشارع أعطاهما لغير العلم تكويناً لا تعبداً لم يكن يستلزم ذلك اقتضاء الجري العملي بالنسبة للملازمات، فتلك النكتة غير موجودة هنا، و لهذا لا تتعد تلك الملازمة العرفية هنا.

## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

- الأمر الثاني: أن يفترض أن دليل التعبد بشيء في الأمارات و في الاصول يكون فيه بحسب الإثبات إطلاقٌ يشمل ذاك الشيء و جميع آثار ذاك الشيء و لو كانت عقلية، بلا فرق في ذلك بين الأمارات و الاصول.

## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

- و هذا الإطلاق ينتج في باب الأمارات حجية اللوازم؛ لأن من آثار كشف الشيء كشف جميع ملازماته، فدليل التعبد بكشفه دليل على التعبد بكشف جميع ملازماته، ولكنه لا ينتج في باب الاصول حجية اللوازم؛ لأن المتعبد به في الاصول هو اقتضاء الجرى العملي، و يكون الأصل منزلاً منزلة العلم في اقتضائه للجري العملي، و اقتضاء العلم للجري العملي على طبق المعلوم ليس من آثاره اقتضاء الجرى العملي على طبق ملازماته الشيء.

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- نعم يوجد هنا تلازم بين الاقتضائين من باب ملازمة المقتضيين، وهما العلم بالشئ و العلم بلوازمه.
- و لكن هذا الأمر الثاني لا ينسجم مع مبنى المحقق<sup>ؑ</sup> النائيني (رحمه الله).

## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

- توضیحاً: أن هذا الأمر إنما ينسجم بناءً على تفسير جعل الطريقيه بتنزيل الأماره منزله الكاشف في الآثار، فيدعي أن الدليل مطلق يشمل كل الآثار، لكن المحقق النائيني (رحمه الله) لا يقول بجعل الطريقيه بهذا المعنى؛ إذ هذا يرجع إلى جعل الآثار من المنجزية و المعذرية، و هو يرى جعل المنجزية و المعذرية محالاً،

## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

• و إنما يقول بجعل الطريقية بمعنى إيجاد الفرد الاعتباري للعلم على نحو مجاز السكاكي، فعندئذ يترتب عليه - لا محالة - كل أثر يكون بنفسه أثراً للجامع بين الفرد الوجداني و الفرد الاعتباري، و يدعى أن التنجيز و التعذير من هذا القبيل، و لا يترتب عليه كل أثر لا يكون أثراً للجامع، و إنما يكون أثراً للفرد الوجداني فقط، و ذلك من قبيل انكشاف اللوازم، فإنه أثر للانكشاف الحقيقي فقط، دون التعبدى.

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

• و على آية حال، فتحقيق المطلب: أن الفرق الجوهرى بين الأمارات و الاصول أعمق جوهرية من الفرق بين لسان جعل الكاشفية و لسان جعل اقتضاء الجرى العملى، و يكون الفرق بين الأمارات و الاصول فى حجية اللوازم و عدمها أكثر ارتباطاً بذاك الفرق الجوهرى الذى نحن نقوله منه بهذا.

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- و توضيح ذلك: أنه مضي في محله أن جعل الحكم الظاهري عبارة عن جعل الخطاب الحافظ لبعض الملاكات الواقعية عند تراحمها في مرحلة الحفظ، فالمولى يحكم في ذلك قانون الأهم و المهم، و بعد الكسر و الانكسار يجعل الحكم الظاهري،



## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

بلحاظ سنخ المحتمل  
و أهمّيته

بلحاظ درجة  
الاحتمال و قوّته

و ترجیح أحد  
الجانبين على الآخر

## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

- و ترجیح أحد الجانبين على الآخر تارةً يكون بلحاظ سنخ المحتمل و أهميته، و اخرى بلحاظ درجة الاحتمال و قوته.

## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

- ففي باب أصالة الحلّ و أصالة الاحتياط لاحظ المولى سنخ المحتمل، و هو الحلّية أو الحرمة، و هذا روح الأصل المحض.
- و في باب حجية خبر الواحد و الظهور لم يلاحظ المولى ذلك، فإنّ المولى جعل بنحو القضية الحقيقية خبر الثقة مثلاً حجة سواء فرض مدلوله الحلّية أو الحرمة أو أيّ شيء آخر،

## [التنبية الثامن] الأصل المثبت

- فالملحوظ ليس هو خصوصية في سنخ المحتمل ابداً و  
انما الملحوظ هو غلبة صدق خبر الثقة و قوة الاحتمال  
حسب نظر المولى إلى أفراد خبر الثقة بنحو القضية  
الحقيقية. و هذا هو روح الامارة المحض،

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- ولا فرق في ذلك كله بين أن يجعل الحكم بلسان جعل الكاشفية و الطريقة، أو جعل اقتضاء الجرى العملي، أو جعل التنجيز و التعذير، أو أى شىء آخر، و إنما كل هذه قشور و أفاظ، و ليست هى الفارق الحقيقى بين الأمارات و الاصول.

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- نعم، يكون لسان جعل الطريقة و قوله: (ليس لأحد التشكيك فيما يروى عنا ثقاتنا) أنسب من السنة اخرى بلاغياً بالأمارات باعتبار النظر فيها إلى قوة الاحتمال.

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- و إذا عرفت روح الأمانة المحض، و روح الأصل المحض قلنا:

## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

• إنَّ الأمانة بعد أن فرض أنَّ المنظور في حجيتها ليس إلَّا درجة كشفها، و لم تلحظ أيَّ خصوصية في جانب المحتمل، فلا محالة تصبح لوازمها حجة؛ لأنَّ درجة الكشف نسبتها إلى المدلول المطابقي و المدلول الالتزامي على حدِّ سواء، و المفروض أنَّها هي العلة التامة لجعل الحجية، و لم تلحظ أيَّ خصوصية في جانب المحتمل، و لذا لو قامت الأمانة على ذاك المدلول الالتزامي لكان حجة. وعليه، فتثبت هذه اللوازم بنفس ملاك ثبوت المدلول المطابقي.



## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- و أمّا في جانب الاصول فليس الأمر كذلك، فلو فرضت ملازمةً مثلاً بين حلّية العصير العنبي إذا غلى و وجوب الدعاء عند رؤية الهلال و اثبتنا الحلّية بالأصل، فهذا الأصل إنّما جرى بلحاظ أهمية المحتمل، و هو الحلّية و عدم الإلزام، و لا ملازمة بين أهمية الحلّية من الحرمة و أهمية وجوب الدعاء من عدم الوجوب،

## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

• و لو كان المحتمل في جانب اللازم من سنخ المحتمل في جانب المدلول المطابق، كما لو فرضت الملازمة بين حلية العصير العنبي و حلية شيء آخر كالعصير التمرى مثلاً، فالمحتمل في جانب اللازم بنفسه مصداق لدليل حجية الأصل، و تجرى فيه أصالة الحل، و لو فرض أنه لم يكن مصداقاً لأصالة الحل و كان دليل أصالة الحل مختصاً بالعصير العنبي إذن لا نعلم أن الحليتين من سنخ واحد في درجة أهمية المحتمل، هذا كله في الأمانة المحض و الأصل

المحض.

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

• و قد يلحظ المولى كلا الجانبين، أعني جانب الاحتمال و جانب المحتمل معاً، و ذلك كما في قاعدة اليد بناءً على لحاظ قوة الكشف فيها، و قاعدة الفراغ التي يكون ظاهر دليلها هو لحاظ درجة الكشف، و لكن في نفس الوقت لوحظ فيها جانب المحتمل أيضاً، فتري قاعدة اليد إنما تكون في قسم خاص من المحتملات، و هو الملكية،

## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

- و قاعدة الفراغ - ايضاً - في قسم خاص من المحتملات، و هو الأجزاء و الشرائط الداخلية في صحة العمل مثلاً، فهذا أمر متوسط بين الأمانة و الأصل، و ليكن هذا هو المقصود بالأصل التنزيلى الذى هو بين الأمارات و الاصول،

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- و قد أدرك ذلك، أي: الأصل التنزيلى العلماء بفطرتهم، لكنهم - أيضاً - فسروه بما يرجع إلى عالم الألفاظ، و أرجعوا الفرق بين التنزيلى و غيره إلى القشور و أساليب أداء الحجية، و هذا - أيضاً - لا تكون لوازمه حجة، لأنه يوجد فيه جانب الأصلية، و النتيجة تتبع أخس المقدمات على تفصيل فى ذلك:

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- توضيحه: أنه لو فرضنا مثلاً الملازمة بين صحة الصلاة التي وقعت و صحة الصوم الذي وقع، و فرضنا أن قاعدة الفراغ تختص بباب الصلاة، فهنا لا يمكن إثبات صحة الصوم بإجراء قاعدة الفراغ في الصلاة؛ لاحتمال الاختلاف في درجة الأهمية بين المحتملين.

## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

- أما إذا كانت هناك ملازمة بين صحّة الصلاة التي وقعت و صحّة صلاة اخرى وقعت أيضاً، و كانت قاعدة الفراغ تختص بإحدهما؛ لاختصاص الأذكريّة بها صدفةً، فهنا يمكن إثبات صحّة الصلاة الاخرى بالملازمة بغض النظر عن نكته سوف تأتي، فإن المحتملين من سنخ واحد بعد استبعاد كون صرف الأذكريّة و عدم الأذكريّة دخيلاً في درجة أهميّة المحتمل.

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

• و قد اتضح بكل ما ذكرناه أن هنا فرقا ثبوتياً و جوهرياً بين الأمانة و الأصل يؤثر في حجية لوازم الأمانة دون الأصل، و هو كون النظر في الأول إلى درجة الاحتمال فحسب، و في الثاني إلى درجة قوة المحتمل وحدها، أو منضمة إلى درجة الاحتمال. نعم، بحسب الإثبات نحتاج إلى دليل يثبت أن الملحوظ في الشيء الفلاني هو قوة الاحتمال لا قوة المحتمل حتى تثبت حجية لوازمه.



## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

• ثم إنَّ ما ذكرنا كَلِّه يكون فيما إذا فرض أنَّ الحكم الظاهري كان الملحوظ فيه **الطريقة الصَّرف** إلى الواقع، ولم تلحظ فيه أيُّ نكتةٍ أخرى نفسيةٍ. و أمَّا إذا فرض دخل نكتةٌ نفسيةٌ في الحكم بطلت حجية اللوازم في تمام الموارد؛ لاحتمال كون النكتة النفسية مختصةً بالمدلول المطابق، إلَّا إذا فرض أنَّ لسان دليل الحجية كان مطلقاً يشمل اللوازم أيضاً، و عندئذ تكون اللوازم حجةً و لو فرضت تلك الحجة أصلاً لا أماراً.

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- و قد اتضح بتمام ما ذكرناه أن حجية اللوازم تكون في موردين:

## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

- ١- مورد كون الملحوظ درجة الاحتمال و عدم لحاظ قوة المحتمل، أو عدم احتمال الفرق في المحتمل بين المدلول المطابقي و لازمه مع عدم احتمال نكته نفسية غير موجودة في اللازم، و ذلك بأن تنفي احتمال النكته النفسية المختصة بالمدلول المطابقي إما بالظهور اللفظي لدليل الحجية، أو بضم ارتكازات عقلائية تكون كالقرينة المتصلة.

## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

- ٢- مورد وجود إطلاق فی دلیل الحجیة<sup>٣</sup> يشمل اللوازم.
- إذا عرفت ذلك نأتى إلى تطبيق الأمر على المصاديق فنقول:

## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

- أمّا خبر الثقة و كذلك الظهور فالملحوظ في حجيتهما هي درجة الاحتمال لا قوة المحتمل؛ إذ لم يؤخذ فيهما سنخ محتمل خاص، و المستفاد من دليل حجيتهما و لو بمعونة الارتكاز العقلاني هو أنه لم تلحظ في حجيتهما أي نكتة نفسية في المدلول المطابقي، و إنما لوحظت الطريقة الصرف،

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- فإنّ هذا هو الذى يفهم بالارتكاز العقلائى من دليل حجية الخبر و الظهور، و لو من باب أنّ حجية الخبر و الظهور من الامور العقلائية فى نفسها، و العقلاء لا يلاحظون فى حجيتهما نكتة نفسية فى المدلول المطابقى، إذن فلوازهما حجة.

## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

• و أمّا أصالة الحلّ و أصالة الاحتياط فالملحوظ فيهما هو جانب المحتمل؛ و لذا اخذ في كل منهما قسم خاص من المحتملات، و لا إطلاق في دليل حجيتهما يشمل اللوازم. إذن فلوازمهما غير حجة، فلو فرضت ملازمة بين حلية العصير العنبي و وجوب الدعاء عند رؤية الهلال فاثبات الحلية بالأصل لا يوجب ثبوت وجوب الدعاء؛ لاحتمال الفرق في درجة الأهمية بين المحتملين.

## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

• نعم، لو فرضت الملازمة بين حليّة العصير العنبي و حليّة العصير التمرى مثلاً، فيما أنّ كلتا الحليتين داخلتان تحت دليل أصالة الحلّ نعرف عدم الفرق بين المحتملين في ذلك، لكنّ التمسك هنا بالأصل المثبت لا محصل له؛ إذ هو في طول جريان الأصل في اللازم في نفسه، و لو لا جريانه لم نقطع بعدم الفرق بين المحتملين؛ إذ من المحتمل أن تكون الحليّة في باب العنب مثلاً أهم من جانب الحرمة، و يكون الأمر في باب التمر بالعكس.



## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

• و أما قاعدة الفراغ مثلًا فهي أمر بين الأمرين، أي: لوحظت فيها درجة قوة الاحتمال و قوة المحتمل معاً، فلو فرض أنه فرغ من صلاة و اشتغل بصلاة اخرى، و قبل الفراغ من الصلاة الثانية شك في أنه هل توضعاً قبل الصلاتين أو لا، فقاعدة الفراغ تحكم بصحة الصلاة الاولى و صحتها ملازمة لصحة الصلاة الثانية؛ إذ لو كان متوضئاً صحت كلتا الصلاتين، و إلا بطلت كلتا الصلاتين،

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- و لكن مع ذلك لا يمكن إثبات صحّة الصلاة الثانية؛ و ذلك لأن قاعدة الفراغ و إن لوحظت فيها درجة قوّة الاحتمال، و لكن لوحظت فيها درجة أهميّة المحتمل أيضاً، و لعلّ مصلحة الحليّة و التسهيل في صلاة فرغ العبد عنها أقوى من مصلحة الحليّة و التسهيل في صلاة لم يفرغ العبد عنها،

## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

- باعتبار أن العبد مثلاً يحس في فرض الفراغ قبل حصول الشك بنوع من الارتياح والخروج عن مسئولية الواجب، وتكون الإعادة والاحتياط أصعب عليه مما لو فرضت عليه الإعادة والاحتياط قبل الفراغ، وليس لدليل حجية قاعدة الفراغ إطلاق يشمل الملازمات.

## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

- و أمّا إذا فرضنا أنه فرغ عن كلتا الصلاتين ثم شك في الوضوء، و لكن قاعدة الفراغ جرت في الصلاة الاولى فحسب للقطع بالغفلة عند الصلاة الثانية، فالأذكريه لم تكن ثابتة بالنسبة لها، فهنا و إن أمكن القول بعدم احتمال الفرق بين المحتملين في درجة الأهمية لكن مع ذلك لا نقول بثبوت صحة الصلاة الثانية؛

## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

- و ذلك لاحتمال كون قاعدة الفراغ لوحظت فيها نكتة نفسية في موارد الأذكريّة، و أن لا تكون طريقه بحتة، و الارتكاز العقلاني الذي كان يحكم في باب خبر الثقة و الظهورات بعدم وجود نكتة نفسية تختص بالمدلول المطابق غير موجود هنا.

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- يبقى الكلام في **الاستصحاب**، فنقول: إن فرض أن الاستصحاب حكم ظاهري جعل بلحاظ ترجيح المحتمل و أهميته فلوازمه غير حجة؛ إذ ليس النظر فيه إلى قوة الاحتمال، و لا يوجد إطلاق في لسان دليل حجته يشمل اللوازم، إلا أن هذا الفرض خلاف الواقع؛ إذ لم يؤخذ في دليل الاستصحاب قسم خاص من المحتملات حتى يفترض أنه بلحاظ ترجيح محتمل على محتمل آخر، و أهميته منه.

## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

- و إن فرض أن الاستصحاب لوحظت فيه قوة الاحتمال و لا توجد في مدلوله المطابقي أي نكتة نفسية، فلا محالة تكون لوازمه حجة.
- لكن الصحيح أن الاستصحاب و إن كان الملحوظ فيه قوة الاحتمال، لكن لم يثبت عدم وجود نكتة نفسية تفرق بين مدلوله المطابقي و لوازمه، و فرق كبير بين الاستصحاب و خبر الثقة.

## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

- و توضیح ذلك: أن دليل حجیة خبر الثقة إن لم نقل: إن لسانه بنفسه ظاهر فی عدم وجود نكتة نفسیة، و التمحص فی الطریقیة، و ذلك كلسان: (ليس لأحد التشكیک فيما یروی عنا ثقاتنا) و لسان: (فاسألوا أهل الذکر إن كنتم لا تعلمون)، فلا أقل من ظهوره فی ذلك بلحاظ الارتكاز العقلائی، حیث إن حجیة خبر الثقة مركوزة عقلائیاً علی نحو الطریقیة الصرف،



## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

- و أمّا الاستصحاب فهو و إن كان موجوداً - أيضاً - في ارتكاز العقلاء، لكنه لم يعلم كونه في ارتكازهم بلحاظ الطريقيه إن لم يعلم خلافه، فإن الظاهر أن الاستصحاب و الجرى على الحالة السابقة و البناء عليها يرجع إلى لون من العادة و انس الذهن و الميل النفسى و ما شابه ذلك، لا إلى الكشف و الطريقيه؛

## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

• و لذا يقال: إن ارتكازية الاستصحاب مشتركة بين الإنسان و الحيوان، فلا يوجد هنا ارتكاز عقلائي يجعل دليل حجية الاستصحاب ظاهراً في الطريقة المحض، كما أن لسان دليل حجيته و هو النهي عن النقض العملي ليس بنفسه ظاهراً في ذلك، كما أنه لا يوجد في دليل الاستصحاب إطلاق يشمل اللوازم، إذن فلوازم الاستصحاب غير حجة، و سيأتي تحقيق حال الاستصحاب بشكل أوسع في المقام الثاني - إن شاء

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

الفرق بين الأمارات و الاصول بأنّ الأمارات تثبت اللوازم  
زائداً على المدلول المطابقي، بخلاف الاصول

اشتهر بين  
المحققين  
المتأخرين

الاستصحاب يترتب عليه الأثر المستصحب إذا كان أثراً  
شرعياً، و يترتب عليه كلّ أثر شرعي مترتب على المستصحب  
بلا واسطة، أو بواسطة أثر شرعي، و لا يترتب عليه ما يكون  
بواسطة أثر عقلي

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

فرض فرق ثبوتي  
بينهما

الفرق بينهما  
إثباتي

الفرق بين  
الأمارات و  
الأصول بحجّة  
اللوازم في الأولى  
دون الثانية

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- و أمّا الاتّجاه الثّانى: و هو الاتّجاه القائل بأنّ الفرق بين الأمارات و الاصول فرق إثباتى، فهو ما ذهب إليه المحقّق الخراسانى (رحمه الله) و السيّد الاستاذ، على فرق بينهما فى التقريب.

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- فالمحقق الخراساني (رحمه الله) ذكر: انَّ مصبَّ الحجية في باب الأمانة هو الحكاية، و خبر الثقة كما يحكى عن المدلول المطابقي كذلك يحكى عن المدلول الالتزامي، فإنَّ الحكاية لا تختص بالدلالة المطابقيه، و على هذا الأساس تصبح لوازمه حجة، و هذا بخلاف الاصول .

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

• و أورد السيد الاستاذ على ذلك بأن الحكاية فرع القصد، و المخبر قد لا يقصد اللوازم، بل قد لا يكون ملتفتاً إليها، أو يتخيل عدم الملازمة، و مع ذلك يقال بحجية اللوازم، و ذكر - دامت بركاته - أن الوجه في حجية لوازم الخبر هو أن دليل حجية الخبر هو السيرة، و السيرة كما قامت على العمل بمدلوله المطابق كذلك قامت على العمل بمدلوله الالتزامي، و لا يوجد شيء من هذا القبيل في باب الاصول .

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- أقول: إنَّ الفرق بين الأمارات و الاصول الذي جعل لوازم الأمارات حجةً و لوازم الاصول غير حجةً هو أعمق مما ذكره المحقق الخراساني (رحمه الله) من كون موضوع الحجية هو الحكاية، فالشهرة مثلاً - بناءً على حجيتها بدليل قوله: (خذ بما اشتهر بين أصحابك) - تكون لوازمها حجةً، مع أنَّ الشهرة تختص بالمدلول المطابق، و قد لا تكون اللوازم مشهورة.



## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

- كما أن الفرق أعمق مما ذكره السيد الاستاذ الذي لا يأتي في مثل الشهرة بناءً على حجيتها بمثل قوله (خذ بما اشتهر بين أصحابك)، و لا في خبر الثقة بناءً على كون الدليل على حجيته غير السيرة، و لا في البيئه في باب القضاء إذا ثبتت حجيتها بالتعبد لا بالسيرة.

## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

- و الصحيح في الضابط في حجية اللوازم ما عرفت من أنه أحد أمرين:
- الأول: الإطلاق في دليل الحجية يثبت اللوازم، و هذا لا تؤثر فيه أمارية الأماره أو أصليه الأصل.

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

• والثاني: أن تكون العبرة فقط بأقوائيه الاحتمال. و أمّا إذا تدخل سنخ المحتمل دخلاً تاماً أو دخلاً ناقصاً، أو تدخلت نكته نفسية و لو احتمالاً فلا يمكننا أن نتعدى إلّا إلى لازم ثبت دخوله في دائرة سنخ المحتمل المفروض حجيته فيه، أو دائرة النكته النفسية على شرط أن لا يكون ثبوت دخوله في تلك الدائرة عن طريق كونه بنفسه مصداقاً للأمر الذي جعل بمدلوله المطابقي حجةً، و إلّا فالتمسك بالمدلول الالتزامي لا محصل له.

## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

- فخير الثقة مثلاً لو ازمه حجة؛ لأن الملحوظ فيه هو أقوائية الاحتمال، و النكتة النفسية غير ملحوظة بمقتضى ظاهر دليل الحجية و لو بمعونة الارتكاز العقلاني الذي يرى عدم دخل نكتة نفسية في المقام،

## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

- و لا أقصد بالارتكاز العقلائی خصوص ارتكاز حجیة شیء من دون دخل نكتة نفسیة، بل يكفي أن يكون المرتكز في أذهان العقلاء أن الشيء الفلانی إن كان حجّة فهو إنما يكون حجّة لأجل ما فيه من قوة الاحتمال من دون دخل أي نكتة نفسیة في مواردہ، سواء كانت حجیته - ايضاً - مركوزة، أو لا.

## [التنبية الثامن] الأصل المثبت

- و لو فرضنا أن خبر الثقة جعل حجّة في العبادات بالخصوص مثلاً لدخل سنخ المحتمل، و دلّ خبر الثقة على وجوب الصلاة مثلاً، و كانت هناك ملازمة بين وجوب الصلاة و وجوب الصوم، ثبت بذلك وجوب الصوم بالرغم من دخل سنخ المحتمل حسب الفرض، و ذلك لاتحاد سنخ المحتمل في المقام.

## [التنبيه الثامن] الأصل المثبت

- و الاصول لو ازمها غير حجة؛ لأنَّ العبرة فيها بسنخ المحتمل الذي يحتمل اختلافه من المدلول المطابق إلى المدلول الالتزامي، و لا إطلاق في دليل حجته يشمل المداليل الالتزامية.

## [التنبیه الثامن] الأصل المثبت

- والاستصحاب بالرغم من كونه أمانة، بمعنى ملاحظة قوة الاحتمال فيه دون سنخ المحتمل - على ما عرفت - ، لا تكون لوازمه حجة، ففي خصوص الاستصحاب نوّيد الاتجاه الثاني القائل بالرجوع إلى مرحلة الإثبات. و لتوضيح الحال في الآثار المترتبة على المستصحب نرجع إلى المقام الثاني.